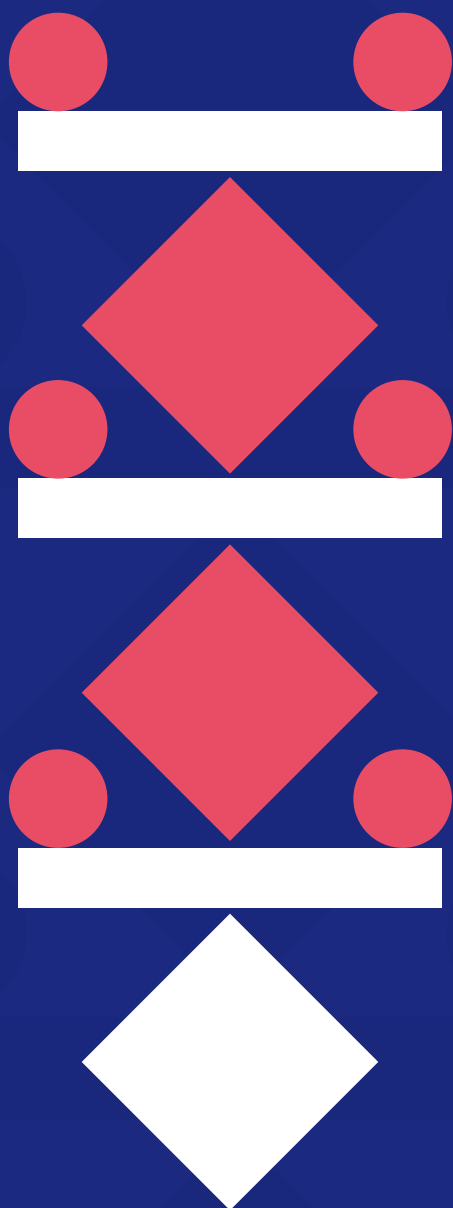




استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة

2029 / 2026

مقدمة

التغيير الدائم يشارك في بنائه الجميع. وهو يعتمد في ذلك على الشراكات - مع الحكومات، والحركات النسائية، ومع تكاتف الرجال والشباب الذين يتعاونون بصفتهم حلفاء، فضلاً على شركائنا في منظومة الأمم المتحدة، وإلى جانب كل فرد مستعد للمناداة علناً بالمساواة والحقوق. بيد أن الشراكات تُقاس بما ينبثق عنها من إنجازات. ويُقاس التنمية بقدرة الأفراد على بناء حياة أفضل. وبمدى قدرتهم على تشكيل مستقبلهم بسواعدهم. هذا هو المعيار الذي وضعناه لأنفسنا. لأننا إذا أردنا بناء أسس مستدامة، فلا يجوز أن تكون المساواة بين الجنسين مسألة ثانوية. إذ يجب أن تسهم هذه المسألة في صياغة جميع الاستثمارات، وكل شراكة، وكل قرار نتخذه.

تتحدد التنمية بما نبنيه. ولا يمكننا ترسيخ أساس دائم للازدهار في وقت يواجه فيه نصف سكان كوكبنا عوائق ممنهجة تحول دون وصولهم إلى الفرص المتاحة ومراكز القيادة واتخاذ القرار. إن الاستثمار في المساواة بين الجنسين أحد أذكى الاستثمارات التي يمكن للدول الانخراط فيها؛ فهو يعزز الاقتصادات والمؤسسات والمجتمعات على حد سواء. ولهذا السبب تمثل المساواة بين الجنسين أحد المحاور الأساسية في مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

وفي عالمنا اليوم، أصبح هذا الالتزام أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. يشهد عالمنا حالة من إعادة التشكل من جراء الصراعات وتغير المناخ وحالة الضبابية الاقتصادية والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. وإذا ما تركت هذه القوى دون رادع، فستعمق أوجه عدم المساواة. ولكن في حال اتخاذ القرارات الصحيحة، يمكن لهذه القوى أيضاً أن تتحول إلى فرصة لبناء مجتمعات أكثر شمولية ومرونة وقدرة على الصمود.

تتمحور استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2026-2029 حول اتخاذ تلك القرارات. تنصب مجالات تركيزنا على الجانب العملي للغاية الذي يتمثل في توسيع نطاق القيادة النسائية، وتهيئة الظروف لتوفير فرص العمل وتأمين شبل العيش، وتعزيز المؤسسات الشاملة، وضمان أن يكون التحول الرقمي والإجراءات المناخية في صالح الجميع. ويجب أن يمتد هذا الالتزام ليشمل جميع الفئات المهمشة نتيجة التمييز على أساس الجنس، بما في ذلك أفراد مجتمع الميم. وأفاق طموحاتنا واضحة ومباشرة؛ وهي تحويل التعهدات المتخذة على الصعيد العالمي إلى نتائج قابلة للقياس. ويشمل ذلك تمكين المزيد من النساء في المناصب القيادية، وتعزيز المؤسسات بما يضمن تحقيقها للنتائج، وترسيخ الاقتصادات التي تعمل لصالح الجميع.



ألكسندر دي كرو

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

المحتويات

الملخص ا لتنفيذي.....	4
أولا - السياق العالمي.....	5
ثانيا - التعلم والتوجه إلى الأمام.....	9
ثالثا - إقامة شراكات من أجل التقدم.....	11
رابعا - الأهداف الاستراتيجية.....	14
خامسا - تكييف استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين حسب السياقات الإقليمية المختلفة.....	27
سادسا - أسباب إسهام البرنامج الإنمائي المتفرد في تحقيق المساواة بين الجنسين.....	29
سابعا - التحول المؤسسي.....	31

الملخص لتنفيذي

ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تتجاوز هذه الإستراتيجية التعميم المجزأ والمدفوع بالامتثال نحو خيارات مدروسة وعالية التأثير، وتعتمد على دروس الإستراتيجية السابقة والمشاورات مع أكثر من 3,400 من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. يضع هذا إطارًا واضحًا للمجالات التي سيركز فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهوده ويضيف قيمة. سيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في وضع المساواة بين الجنسين في صميم خيارات التنمية الكبرى التي تتخذها - في الخطط الوطنية، والمؤسسات العامة، والميزانيات، والالتزامات المناخية، والتعافي من الأزمات، وأنظمة الحوكمة، بما في ذلك التحول الرقمي.

ينصب تركيزنا على تحويل الهياكل الأساسية للمجتمع - بدءًا من إعادة التفكير في كيفية تنظيم الرعاية وكيفية تخصيص الميزانيات العامة، وصولًا إلى إعادة تصور كيفية خلق الاقتصادات للثروة، وضمان تصميم التعافي من الأزمات والعمل المناخي والتحول الرقمي للجميع منذ اليوم الأول. هدفنا هو إصلاح الأنظمة، وليس مجرد معالجة الأعراض. يُقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هذا الطموح لا يمكن تحقيقه بمعزل عن الآخرين، ويعتمد بشكل كبير على الشراكات التعاونية، مستفيدًا من وجودنا في البلدان وثقة شركائنا.

تعكس هذه الإستراتيجية أيضًا قناعة بسيطة: أسلوب عملنا الداخلي يحدد تأثيرنا الخارجي. إن مصداقية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفعاليته في مجال المساواة بين الجنسين لا تعتمد فقط على ما ندعمه في البلدان، ولكن أيضًا على كيفية عملنا كمنظمة. تقترح هذه الإستراتيجية إجراءات ملموسة للتحول المؤسسي من خلال تعزيز القيادة والمساءلة والموارد والتمثيل والشمول، بالاعتماد على تجربة ختم المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يتم بناء المساواة بين الجنسين بشكل هادف من خلال القرارات والسلوكيات اليومية. لن ينجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا إذا تم احترام كل شخص وتقديره وشعوره بالأمان والتمكين، وكان قادرًا على المساهمة بشكل كامل.

يتم إطلاق إستراتيجية المساواة بين الجنسين 2026-2029 في وقت يشهد تغيرًا عالميًا عميقًا. تتعرض الديمقراطيات لضغوط، وتتسع الفوارق، وتعيد التحولات التكنولوجية والاقتصادية تشكيل المجتمعات بوتيرة أسرع من قدرة المؤسسات على التكيف. في العديد من البلدان، لم يعد من الممكن اعتبار دعم المساواة بين الجنسين أمرًا مسلّمًا به. تستجيب هذه الإستراتيجية لأفكار تدور حول شغلين رئيسيين. أولاً، كيف يمكن للمساواة بين الجنسين أن تظل محركًا للتقدم في عالم يزداد مقاومة؟ الثاني، ما الذي يمكن أن يفعله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أفضل نحو للاستجابة؟

تبدأ الإجابة بالاعتراف بأن المساواة بين الجنسين ليست مسألة حقوق فحسب، بل هي أيضًا مسألة تتعلق بكيفية اتخاذ المجتمعات للقرارات، وتوزيع الموارد، وممارسة السلطة. تصف هذه الإستراتيجية التوجه المستقبلي لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساواة بين الجنسين، كمكمل لذلك الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2026-2029، والتي تحدد المساواة بين الجنسين باعتبارها عاملاً أساسياً لتسريع التنمية البشرية. يتمثل التحدي خلال السنوات الأربع المقبلة في مساعدة الدول على مواجهة الحواجز الهيكلية التي تُبقي السلطة مركزة بشكل غير متساوٍ. من وجهة نظرنا، لا يعتمد التقدم على توسيع الفرص فحسب، بل يعتمد أيضًا على تعزيز القدرة على الفعل. لا تحتاج النساء، وجميع من يواجهون أشكالًا متداخلة من التمييز، إلى الفرص فحسب، بل إلى القوة والصوت والتأثير لاتخاذ خيارات ذات مغزى بشأن حياتهم.

الرواء

السياق

العالمي

المرأة هدفين متعاضدين، فضلاً عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والمساواة بين الجنسين هي أحد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تنص على أن جميع الأهداف والغايات يتوقف تحقيقها على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتماشياً مع هذه الأطر الشارعة، تعتبر هذه الاستراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفين أساسيين لا ينفصلان. وهي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها أولوية تشمل المجتمع بأسره، وتعود بالفائدة على الجميع. وتركز الاستراتيجية بشكل مقصود على تمكين المرأة، انطلاقاً من إدراك أن الحواجز الهيكلية وأشكال التمييز المتداخلة تتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية لتصحيح اختلالات توازن القوى. ونحن على يقين من أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهما شرطان أساسيان للتنمية والسلام، من أهم المساهمات التي يمكن للبرنامج الإنمائي أن يقدمها.

تُبين الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2026-2029 أننا نعيش في أوقات تشهد اضطرابات غير عادية، وتتسم بتداخل الأزمات والنزاعات والاضطرابات. وهو سياق يطرح تحديات أمام القدرة على الصمود والتكيف. وفي ضوء ما تواجهه تعددية الأطراف والاستثمارات في المنافع العامة العالمية من تحديات، تؤكد استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة 2026-2029 على حقيقة أساسية، وهي أن المساواة في الحقوق هي أساس الحرية والعدالة والسلام - ليس لبعض الأشخاص أو المجتمعات فحسب، بل للجميع.

وقد وافق المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي مؤخراً بتوافق الآراء على الخطة الاستراتيجية، التي تشير إلى المساواة بين الجنسين باعتبارها من عوامل تسريع التنمية. وحددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المسار اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين واتفقت عليه. ويشمل هذا المسار الالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995، اللذين يعتبران المساواة بين الجنسين وتمكين



وقد دأبت الحركات النسوية والمفكرون البارزون، طيلة عقود، على تأكيد أن التنمية الشاملة للجميع والمستدامة تتطلب إعادة النظر في سياسات الاقتصاد الكلي، وديناميات السلطة، والنظم الهيكلية الأوسع نطاقاً. وانطلاقاً من هذا المنظور، توجه الاستراتيجية العمل على جبهتين، فهي تجمع بين الجهود الأطول أجلاً الرامية إلى تقليص الحواجز الهيكلية، والتغييرات التدريجية التي تزيد من الفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات.

وتُظهر البيانات بوضوح أن هناك مساراً أفضل لا يزال ممكناً. فتحول وجهة الموارد واتخاذ خيارات سياساتية بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين يعجلان بتحقيق المكاسب لصالح الاقتصادات والحوكمة والبيئة والسلام. ويظهر هذا الأثر المضاعف في جميع جوانب الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. فعلى سبيل المثال، وفي إطار ركيزة الرضاء، يمكن أن يساعد الاستثمار الرامي إلى قيام الرجال بمهام مقدمي الرعاية في تحقيق التوازن بين الجنسين في القيام بمسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، وأن يؤدي أيضاً إلى ارتفاع معدلات توظيف النساء¹. وفي مجال الحوكمة، يرتبط تمثيل المرأة بانخفاض معدلات الفساد وتحسن أداء المؤسسات. وعلى صعيد الكوكب، تعزز المشاركة المنصفة للجنسين النتائج التي تتحقق في مجالي المناخ والتنوع البيولوجي².

ويجري حالياً السعي لتحقيق هذه المكاسب في ظل ظروف عالمية صعبة. فقد دخل الاقتصاد العالمي مرحلة يتواصل فيها اتباع أسلوب إدارة الأزمات، كما يعيد تقلص الحيز المتاح للمالية العامة تشكيل ما هو ممكن سياسياً ومالياً. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فسيشهد العالم في عام 2030 وضعاً يكون فيه ما مجموعه 351 مليون

امراً وفتاة لا يزالن يعيشن في فقر مدقع³، في حين أن عدم المساواة في توزيع مسؤوليات الرعاية يمنع 708 ملايين امرأة و40 مليون رجل من الالتحاق بالقوى العاملة⁴. وانعدام المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية السلبية لهما تأثير سلبي على الرجال أيضاً، إذ يدفعانهم إلى اتباع سلوكيات محفوفة بالمخاطر تؤدي إلى العنف وتدهور الحالة الصحية وانخفاض متوسط العمر المتوقع لهم. وفضلاً عن ذلك، يتزايد حالياً خطر تعرض الصبية لخطر إعادة الصفوف الدراسية وعدم إتمام تعليمهم. وبينه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن لعام 2025 إلى أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد ارتفع، في سياق الأزمات، بنسبة 87 في المائة بين عامي 2022 و 2024⁵.

ويدرك البرنامج الإنمائي أن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يزال مسألة أساسية تتعلق بتصحيح الخلل في ميزان القوى. ففي عام 2026، يشغل الرجال 72,5 في المائة من المقاعد في جميع المجالس التشريعية الوطنية، مقارنة بـ 27,5 في المائة للنساء⁶. وفي عام 2024، أفاد ربع الحكومات في جميع أنحاء العالم بحدوث تراجع في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، إلى جانب تزايد انعدام الثقة في الحكومات، والشعور بالظلم، وتدهور جودة الديمقراطية⁷. وفي هذا السياق، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالميل الجنسي والهوية الجنسية تهدد استيعاب هؤلاء الأشخاص وحياتهم، حيث تشكل العوامل المهددة للسلامة الشخصية والحماية من العنف عوائق أساسية أمام تحقيق المساواة في الحقوق⁸.

ومع أن التحولات الرقمية السريعة تخلق فرصاً؛ فإن التحول الرقمي السريع وانتشار استخدام الذكاء الاصطناعي

1 انظر https://www.oecd.org/en/publications/paid-leave-for-fathers_07442bed-en.html

2 انظر <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg>

3 منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2024).

4 انظر https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-10/GEDI-STAT%20brief_formatted_28,10,24_final.pdf

5 انظر <https://docs.un.org/en/S/2025/556>

6 هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2024)، استناداً إلى إفادات مقدمة من 159 حكومة. المرجع نفسه.

8 انظر <https://www.undp.org/publications/2024-lgbti-inclusion-index-report-pilot-implementation>

يؤديان إلى تفاقم التحيزات ويعرضان المزيد من النساء لظاهرة معاداة المرأة على الإنترنت ولل العنف الذي تيسره التكنولوجيا. ولا يزال العنف الجنساني منتشرًا على نطاق واسع: فقد تعرضت 12,5 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاماً لعنف جسدي و/أو جنسي على يد رفقاءهن⁹.

وتقر هذه الاستراتيجية بأن تعزيز المساواة بين الجنسين يتطلب استجابة متسقة متعددة الأطراف تركز على إحداث أثر. وقد جرى الحال دائما على أن تصاغ المساهمة التي يقدمها البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع الحكومات وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. واكتسب البرنامج الإنمائي، على مدى الستين عاماً الماضية، مصداقية وثقة من خلال تحقيقه نتائج إنمائية في 170 بلداً وإقليماً. وهذا الحضور الواسع النطاق يُنيط بالبرنامج الإنمائي مسؤولية الربط بين الجهات الفاعلة، وتوسيع نطاق الأولويات وعمليات التنفيذ المشتركة، وتحقيق نتائج ملموسة لصالح الناس.

⁹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2024).

إي ناث

التعلم

والتوجه

إلى الأمام

تستند استراتيجية البرنامج الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين للفترة 2026-2029 إلى الدروس المستفادة من الاستراتيجية السابقة. وتضم رؤية ثابتة مستخلصة من 95 عملية تقييم ومراجعة، بالإضافة إلى مشاورات شاملة أجريت مع أكثر من 400 شخص.

وجرى عند وضع الاستراتيجية الاسترشاد بدروس مهمة بيائها كما يلي:

• **تؤدي البرامج المتكاملة إلى تعزيز الأثر، ولكن لا**

ينبغي تنفيذها في كل مكان - تنطوي محاولات تعزيز المساواة بين الجنسين على جميع الأصعدة على مخاطر، من بينها: تحميل القدرات فوق طاقتها، وتشتت الموارد، واحتمال الاكتفاء بتدخل سطحي أو تراجع الأهمية. وقد أظهرت السنوات الأربع الماضية أهمية تجاوز التعميم السطحي للمنظور الجنساني، والاتجاه نحو اتخاذ خيارات استراتيجية مدروسة تهدف إلى الاستثمارات التي تحقق أكبر المكاسب.

• **الموارد العادية (الأساسية) هي العمود الفقري**

لنجاح العمل في مجال المساواة بين الجنسين - يؤدي الانخفاض الحاد في هذه الموارد إلى إضعاف القدرة على الحفاظ على المرونة والسعي إلى إيجاد حلول متكاملة، وتُظهر التقييمات أن الاستثمار الاستراتيجي في الموارد العادية يحقق فوائد دائمة. فعلى سبيل المثال، استثمرت المكاتب الإقليمية 15 في المائة من النافذة 2 من المبلغ المستهدف تخصيصه من الموارد الأساسية في المكاتب القطرية كتمويل أولي للمشاريع. وقد ساعد ذلك في تحفيز الطلب، وإثبات الجدوى، وجذب الاستثمارات. ويجب أن يظل تأمين استمرار التمويل من الموارد العادية أولوية في تنفيذ هذه الاستراتيجية.

• **التصميم الواعي للبرامج بهدف إحداث تحول**

في موازين القوى - يتميز البرنامج الإنمائي باتباعه نهجاً متكاملاً وبعمله المتعدد التخصصات. إلا أن التقييمات تُظهر أنه كثيراً ما يعالج أعراض التفاوتات لا جذورها. والعمل الواعي المستند إلى فهم الكيفية التي تتحد بها علاقات القوة شكل المؤسسات، والتحكم في الموارد لزيادة فعالية المساهمات، يمكن أن يساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية الأخرى.

• **(تعزيز الجهود لضمان عدم ترك أحد خلف الركب**

- رغم أن استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 قد ركزت، عن حق، على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، فإن التقييمات تُظهر أن البرنامج الإنمائي يعامل النساء عادةً كفئة واحدة متجانسة، أو يدرجهن ضمن فئات عامة يطلق عليها "الفئات السكانية الضعيفة"، وهذا يخفي أشكالاً محددة من الإقصاء حيث يتقاطع النوع الاجتماعي مع الفقر أو الإعاقة أو السن أو الأصل الإثني أو العرق أو الوضع من حيث الهجرة أو الميل الجنسي أو الموقع الجغرافي. وسيعمل البرنامج الإنمائي جاهدةً بشكل منهجي على تحديد الفئات الأشد تعرضاً لخطر فقدان الحقوق وتقبيد الخدمات.

• **تعزيز التخصص** - يتطلب تغيير النظم وهياكل

السلطة الكامنتين وراء عدم المساواة بين الجنسين وجود رؤية شاملة للسياقات الاجتماعية والسياسية وفهم الروابط العميقة بين المساواة بين الجنسين

اثلاث

إقامة شراكات
من أجل التقدم

وعلى الصعيد القطري، سيواصل البرنامج الإنمائي، بقيادة المنسقين المقيمين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وسيشجع البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على توسيع نطاق استخدام سجل الأداء المتعلق بالمساواة بين الجنسين الخاص بخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك وضع متطلبات أكثر طموحاً لتطبيق واسم المساواة بين الجنسين. وسيواصل البرنامج الإنمائي، باعتباره أكبر مشارك في البرامج المشتركة للأمم المتحدة، تحقيق مكاسب ذات أثر أوسع نطاقاً. وسيواصل التعاون على الصعيد العالمي من خلال شبكة خطة العمل على نطاق المنظومة والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

وستظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة الشريك الرئيسي للبرنامج الإنمائي، لا سيما في مجالات الإصلاحات القانونية والسياساتية، ولجوء المرأة إلى العدالة، ومشاركة المرأة

لن يتمكن أي بلد أو مؤسسة من تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بمفردهما. ولا يمكن تغيير النظم ليتسنى توزيع السلطة بشكل عادل إلا من خلال اتباع نهج النظام الإيكولوجي في إقامة الشراكات. والشراكات التي ينشئها البرنامج الإنمائي تتمسك بمبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة، كما تولي الأولوية للقيادة التعاونية، وتتنوع مصادر المعرفة، والتعاون الخلاق والسليم من الناحية التحليلية.

التجديد والإصلاح في منظومة الأمم المتحدة - يعمل

البرنامج الإنمائي وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، حيث يساهم خبراته وشبكاته وانتشاره العالمي وبنائه التحتية التشغيلية في تحقيق نتائج جماعية للأمم المتحدة. وتستند هذه الاستراتيجية إلى المزايا النسبية للبرنامج الإنمائي، وتكمل المزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. واستجابةً لدعوة إلى العمل تتسم بإلحاح غير مسبوق، يلتزم البرنامج الإنمائي ببناء أمم متحدة أقوى، يحقق فيها الإصلاح والتجديد مكاسب دائمة في حياة الناس في كل مكان.



والريادة الفكرية والحلول المصممة بشكل مشترك، لا سيما في مجالات الحوكمة والاستدامة البيئية والعدالة الاقتصادية والحقوق الرقمية. وسيستثمر في تعزيز تأثير وفعالية الحركات النسائية والمنظمات النسائية المحلية، مع إعطاء الأولوية لتمكينها من الوصول إلى الموارد، وتأمين حضورها في المنتديات النسوية، ودعم الائتلافات المشتركة بين الحركات. وفضلاً عن ذلك، سيكفل البرنامج الإنمائي أيضاً التوافق مع الإطار التمويلي المرتقب للمنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

تعبئة القطاع الخاص - يؤدي القطاع الخاص دوراً حاسماً في التنمية من خلال الاستثمار أو توفير فرص العمل الجيدة أو الابتكار التكنولوجي أو التحول الأخضر. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات على تعزيز القواعد والحوافز والمؤسسات التي توجه الأسواق نحو تحقيق الأهداف العامة، بما في ذلك توفير فرص عمل أفضل، وزيادة الإنصاف في حصول الرجال والنساء على الفرص الاقتصادية. وسيتعاون البرنامج الإنمائي مع الشركات والنقابات والمجتمع المدني والمؤسسات العامة لتوسيع نطاق وصول النساء إلى التمويل والعمل اللائق والفرص الرقمية والمناصب القيادية، ولتشجيع ممارسات واستثمارات القطاع الخاص التي تعزز المساواة بين الجنسين.

توسيع نطاق التعاون - سيستعين البرنامج الإنمائي بمجموعة متنوعة من الشركاء القادرين على إحداث تغييرات في المعايير والسلوكيات في مختلف المجتمعات، بما في ذلك في العالم الرقمي، من أجل دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيتعاون مع الجامعات في جمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث من أجل تطوير حملات تواصل ودعوة ذات تأثير كبير تستهدف صانعي القرار. وستساعد الشراكات التي يقيمها مع المنظمات الدينية والمؤثرين بوسائل التواصل الاجتماعي في الوصول إلى شرائح متنوعة من الجمهور، وصياغة حجج مقنعة حول الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للمساواة.

في الحياة السياسية وتمكينها اقتصادياً. ويستند هذا التعاون إلى مبادرات رائدة ناجحة، بما في ذلك البرنامج الإقليمي الأفريقي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات الذي يشكل أحد عناصر مبادرة سبوتليت، وتبلغ ميزانيته 22 مليون دولار. ومن خلال الشراكات مع الوكالات المتخصصة، سيحقق البرنامج الإنمائي قيمة مضافة من خلال تنسيق تركيزه على النظم، كما سيعمل على توسيع نطاق امتداد المبادرات. ومن الأمثلة على ذلك العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال العنف الجنساني والممارسات الضارة في إطار العلاقة المتداخلة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، ومع منظمة العمل الدولية في مجالات فرص العمل وسبل العيش والحماية الاجتماعية، ومع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي، ومع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تبادل المعرفة. وستسهم الشراكات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إحداث إصلاحات في السياسة المالية. وسيشمل التعاون الأقوى مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، اتخاذ إجراءات لمواجهة التحديات العابرة للحدود الآخذة في التزايد. وسيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ برامج مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، كما سيعمل مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتعزيز التنفيذ الشامل لهذه الاستراتيجية على مستوى المجتمعات المحلية من خلال نشر المتطوعين في مختلف السياقات.

الشراكات مع المجتمع المدني القائمة على الثقة

- سيعيد البرنامج الإنمائي تعريف علاقاته مع المجتمع المدني، وسيتخلى عن النماذج القائمة على المعاملات. ويشمل ذلك تعزيز الالتزام بالشفافية والتفاعل المتجاوب بدءاً من المجتمعات المحلية وصولاً إلى الساحة العالمية. وسيؤدي التعاون مع منظمات الحركة النسوية والمنظمات النسائية والمجتمعية إلى تحويل الخبرات المتنوعة إلى فرص تؤثر على القرارات وتحدد خطط التنمية. وسيوسع البرنامج الإنمائي نطاق المنصات المخصصة للتحليل المشترك

اعبار

الأهداف

الاستراتيجية

ولا يزال التنفيذ يستند إلى الواقع المحلي، وستحدد الخيارات الإنمائية الوطنية شكل البرامج القطرية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

التنمية البشرية وأسباب أهميتها

تستند استراتيجية البرنامج الإنمائي لتحقيق المساواة بين الجنسين إلى فكرة بسيطة، وهي أن التنمية البشرية تتقدم عندما يتمتع الناس بالقدرات والفاعلية. وتتمثل القدرات في الفرص المتاحة للأفراد، مثل الخدمات والمهارات والدخل والبنية التحتية. أما الفاعلية فهي القدرة على استغلال تلك الفرص من خلال اتخاذ الخيارات والتأثير على القرارات والتحكم في الموارد. وتشير الأدلة إلى أن التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية لم يُترجم تلقائياً إلى تمكين للمرأة، حيث لا تزال العوائق الهيكلية تحد من قدراتها وإمكانياتها، حتى مع تحسن النتائج في مجالي التعليم والصحة.

وتقر هذه الاستراتيجية بأن اللامساواة بين الجنسين لا تقتصر أسباب استمرارها على تفاوت إمكانية الحصول على الموارد أو الفرص فحسب، بل تمتد لتشمل علاقات القوة غير المتكافئة، والأعراف والمؤسسات والسياسات والخيارات التمويلية التمييزية، التي تعيد إنتاج الإقصاء مع مرور الوقت. وبالتالي، تركز الاستراتيجية على الأولويات التي تجمع بين الإجراءات الرامية إلى إزالة الحواجز الهيكلية والجهود الرامية إلى الوصول إلى أولئك اللائي يواجهن أشد المعوقات.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2026-2029 أربعة أهداف استراتيجية، مدعومة بثلاثة عوامل لتسريع التقدم من أجل تحقيق الأثر المطلوب ودفع عجلة التنمية البشرية (انظر الشكل 1). وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تلك الأهداف وعوامل التسريع. وتنطلق من إدراك أن المساواة بين الجنسين ليست مجرد مسار عمل قائم بذاته، بل هي عامل تسريع في جميع مجالات الأنشطة. والأولويات الواردة أدناه ليست جامعة، ولكنها تجسد المجالات التي يتمتع فيها البرنامج الإنمائي بأكثر ميزة نسبية والتي يمكن فيها توسيع نطاق الحلول.



الشكل الأول

الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2026-2029، الأهداف الاستراتيجية



الرخاء للجميع

إنشاء وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية والنماذج المجتمعية التي تراعي المنظور الجنساني. وسيساعد البلدان على تحديد احتياجات الرعاية وإنشاء نظم للرعاية المتكاملة تربط خدمات رعاية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة بسياسات الحماية الاجتماعية والعمل والصحة. وستشمل الجهود الرامية إلى الاستفادة من التجارب الناجحة توسيع نطاق خدمات الرعاية المحلية وتقديم الدعم لمقدمي الرعاية، بما في ذلك مراكز رعاية الأطفال المجتمعية، والرعاية المنزلية للمسنين، وتدابير مثل إجازة الأبوة المدفوعة الأجر التي تشجع على زيادة المساواة في تقاسم مسؤوليات الرعاية. وسيساعد البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شركائه في الأمم المتحدة، في دمج "عناصر الرعاية" هذه في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ويحد التمييز والوصم والعنف أيضا من إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية. لذلك، سيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز الحماية الاجتماعية وإتاحة الخدمات الصحية للسكان الذين يعانون من أوجه ضعف متداخلة، مثل المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية، أو المنتمين إلى الشعوب الأصلية أو اللاجئين، أو النازحين أو المهاجرين، أو أولئك الذين يواجهون أشكالاً متعددة ومتداخلة أخرى من التمييز.

والسياسات المالية هي العامل المحرك لجهود تحقيق الرخاء للجميع. فهي التي تحدد ما إذا كان النمو الاقتصادي

يتطلب القضاء على الفقر تحولاً جذرياً في التفكير الاقتصادي وإعادة تشكيل علاقات القوة الاقتصادية في ظل التغير التكنولوجي السريع الذي يعيد تشكيل طبيعة العمل والإنتاج. وما زال فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد مستحكمين، ويؤثران بشكل غير متناسب على النساء. وسيواصل البرنامج الإنمائي المساهمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال المساعدة في تلبية احتياجاتها الأساسية وتعزيز فاعليتها، مع مساعدة البلدان أيضاً على إزالة ما تتضمنه الاقتصادات من حواجز هيكلية تعيق تقدم النساء والرجال والفئات المستبعدة. فعلى سبيل المثال، سيستفيد البرنامج الإنمائي من حوافظه البرامجية الحالية ومن علاقاته مع وزارات المالية في 86 بلداً من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة القائمة.

الحماية الاجتماعية وخدمات الرعاية باعتبارهما بنية

تحتية اجتماعية واقتصادية - تؤدي شيخوخة السكان ونقص خدمات رعاية الأطفال في المراحل المبكرة إلى زيادة احتياجات الرعاية، في حين أن تزايد العمل غير الرسمي والعمل غير المستقر يؤديان إلى انخفاض الدخل، لا سيما بالنسبة للنساء. وسيقدم البرنامج الإنمائي الحكومات في



الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية، والشركاء من القطاع الخاص، والمنظمات النسائية، وبأدثو الاقتصاد النسوي.

الحوكمة الفعالة

تشير الأدلة إلى تعدد الفوائد الناجمة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في نظم الحوكمة. وبناءً على الدول التي تحقق المساواة يتطلب وجود مؤسسات تتمسك بالعدالة للجميع، وتقدم خدمات عامة عالية الجودة، وتزيل الحواجز الهيكلية. وسيساعد البرنامج الإنمائي في تحقيق هذه الرؤية من خلال تعزيز المؤسسات العامة وتعزيز الدور القيادي للمرأة، فضلاً عن ضمان المساواة في اللجوء إلى العدالة وسيادة القانون، مستفيداً في ذلك من الدعم المتاح حالياً في أكثر من 100 بلد.

عمل الدول لصالح جميع مواطنيها - في ظل التوتر الذي يحيط بالعقد الاجتماعي، ومواجهة الحكومات لخيارات متزايدة الصعوبة بشأن كيفية توزيع الموارد المحدودة، تقف المؤسسات العامة في الخطوط الأمامية لتقديم الخدمات والدفاع عن الحقوق والحفاظ على شرعية الدولة. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم السياسات والخدمات العامة التي تعود بالنفع على جميع المواطنين. وسيعمل مع أعضاء البرلمان وموظفي الإدارات العامة، على الصعيد المحلي وغيره من الأصعدة، وسيركز على الشركاء الأكثر جدوى لتحقيق الأهداف الاقتصادية والقضائية والرقمية والبيئية. وستعتمد شهادة ختم المساواة بين الجنسين التي يمنحها البرنامج الإنمائي للمؤسسات العامة على النجاحات الحالية المؤدية إلى الجيل القادم من المؤسسات والسياسات التي تحطم المعايير التمييزية وتعزز السياسات العامة المراعية للمنظور الجنساني. وقد أفضت هذه الشهادة، في إطار الاستراتيجية السابقة، إلى تعزيز قدرات أكثر من 100 مؤسسة عامة.

تعزيز دور المرأة القيادي ومشاركتها في صنع القرار - يشكل هذان العنصران ركيزتين أساسيتين لفاعلية المرأة، لذا، سيركز البرنامج الإنمائي على ما يجيده: أي الاستفادة

سيوسع نطاق الفرص أم سيعزز التفاوتات. ومن خلال مبادرات مثل مبادرة إيكوانوميكس (Equanomics) (الاقتصاد المنصف)، سيعزز البرنامج الإنمائي دعمه لوزارات المالية والمصارف المركزية ومصارف التنمية العامة من أجل إصلاح السياسات المالية، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام وإدارة الديون، بحيث تعمل النظم الاقتصادية بشكل أفضل لصالح النساء والرجال على حد سواء. وباستخدام تحليلات التوزيع وغيرها من الأساليب التي تحدد الشرائح التي تستفيد من السياسات المالية والشرائح التي تتحمل تكاليفها، سيساعد البرنامج الإنمائي في توجيه الخيارات السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعتمد البرنامج الإنمائي على الحوافز التجارية الحالية - بما في ذلك تلك الهادفة إلى تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية - وعلى سياسات القطاع المالي، لتعزيز وصول النساء إلى الأسواق ودعم المشاريع التي تملكها النساء.

إمكانية حصول النساء على التمويل وفرص العمل والأصول الإنتاجية والخدمات الأساسية. لكي يتحقق القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتعزيز فرص التقدم الاجتماعي، فلا بد من إتاحة إمكانية الحصول على فرص العمل والأصول والخدمات الأساسية؛ إلا أن العديد من النساء، لا سيما من يتعرضن منهن لأشكال متعددة من التمييز، لا يزلن مستبعدات من هذه الفرص. لذلك، سيساعد البرنامج الإنمائي في إزالة الحواجز القانونية والسياسية والاجتماعية التي تحد من وصول النساء إلى التمويل والاتصال الرقمي والأراضي والأصول الإنتاجية الأخرى. وسيشجع المشاريع المبتكرة للعاملين في القطاع غير الرسمي ورواد الأعمال، بما في ذلك محاضن الأعمال التجارية والمنح التي تتضمن عناصر توجيهية. ومن شأن تقديم مزيد من الدعم لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية أن يعزز مشاركة جميع الأشخاص في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في أسواق العمل المستقبلية.

والشراكات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسف، والتحالف العالمي للرعاية، وصندوق



المعنية بوضع المعايير، ومنظمات المجتمع المدني، والائتلافات القائمة على القيم.

القدرة على مواجهة الأزمات

لم تعد الأزمات اليوم مجرد صدمات منعزلة. ومع ذلك، لا يمكن بناء القدرة على الصمود إذا تم استبعاد نسبة كبيرة من النساء والفئات المهمشة الأخرى من عمليات صنع القرار. ويتطلب الصمود الطويل الأمد وضع القرارات في أيدي الناس، وهي مشكلة لم يحلها أي بلد بشكل كامل حتى اليوم. ويخصص البرنامج الإنمائي نصف نفقاته لـ 60 منطقة هشة، ويقدم الدعم لـ 84 بلداً في مجالي منع نشوب النزاعات وبناء السلام. وسيستفيد البرنامج من هذا الانتشار الواسع لضمان مشاركة النساء والرجال والفئات المستبعدة مشاركة كاملة في الحلول الدائمة للأزمات والاستفادة منها على قدم المساواة. وهذا يتطلب اتباع نهج إنمائي يشمل منع نشوب النزاعات، والاستجابة للأزمات، والانتعاش الاقتصادي، وبناء السلام.

التعافي الاقتصادي القادر على الصمود يعزز المساواة

بين الجنسين وتمكين المرأة - يوفر التعافي فرصة حاسمة لإعادة بناء النظم الاقتصادية ونظم الحوكمة التي تعزز المشاركة المتساوية للمرأة والرجل. ونظراً لتركز النساء بشكل غير متناسب في قطاع العمل غير الرسمي في السياقات الهشة، فإن التعافي يمكن أن يساعدن على الاستفادة من الاستثمارات الواسعة النطاق في مجالي التوظيف والبنية التحتية. وسيكفل البرنامج الإنمائي، من خلال برامجه، الاستفادة المتساوية من استعادة سبل العيش والخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية، مع الاستفادة من برامج دعم سبل العيش للحد من مخاطر العنف الجنساني. وسيساعد ذلك في إزالة العقبات الهيكلية وتوسيع نطاق وصول النساء إلى الأراضي والتمويل والائتمان والتكنولوجيات والموارد الإنتاجية الأخرى. وستعزز تدابير التعافي إصلاح خدمات الرعاية وتوسيع نطاقها، فضلاً عن الدعم في مجال الصحة

من حافظة أنشطته في مجال الحوكمة العالمية لدعم مشاركة المرأة في مختلف النظم والمؤسسات السياسية، مع إزالة الحواجز القانونية والمالية حيثما أمكن ذلك. وسيساعد البرنامج الإنمائي البلدان على إعادة النظر في القوانين التمييزية، وسيعمل مع الهيئات الانتخابية والأحزاب السياسية والمؤسسات الأمنية لضمان أن تكون المشاركة في العمليات الديمقراطية آمنة وشاملة للجميع. وسيستثمر في الائتلافات وشبكات القيادة النسائية، باستخدام منصات المشاركة الإلكترونية، وسيساعدن على البقاء في مراكز صنع القرار. وبصفته الوكالة الرائدة للمؤشرين 1-7 و 16-7 من الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، سيحثّ البرنامج الإنمائي قياس واستعمال البيانات المتعلقة بتمثيل المرأة في مراكز صنع القرار في مختلف هيئات الحوكمة، بما في ذلك المؤسسات القضائية والاقتصادية والمالية.

تكافؤ فرص اللجوء إلى العدالة - يعمل البرنامج العالمي

لسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة من أجل السلام والأمن والتنمية التابع للبرنامج الإنمائي مع البلدان للحفاظ على استمرار عمل نظم العدالة، حتى في ظل الضغوط الشديدة. وتعمل منصة العدالة بين الجنسين، وهي ثمرة تعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في أكثر من 40 بلداً، وستواصل تقديم المساعدة التقنية والمالية والسياساتية في منظومة العدالة بكامل حلقاتها، بما يشمل نظم العدالة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، بهدف توسيع نطاق الحماية القانونية للمرأة، وتيسير حصولها على المساعدة القانونية، وتعزيز مؤسسات العدالة. وسيواصل البرنامج الإنمائي دعم الإصلاحات في جميع مجالات الهيكل المؤسسي للعدالة والأمن، مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع الإصلاحات التي تراعي تأثير الصدمات النفسية والوصم والتفكك الاجتماعي على إمكانية الوصول إلى المؤسسات والثقة في سيادة القانون.

ومن بين الشراكات التي تسهم في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي: الاتحاد البرلماني الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الهيئات الإقليمية

النفسية والدعم النفسي والاجتماعي، نظراً لاختلاف الضغوط والصدمات التي تتعرض لها النساء والرجال خلال الأزمات.

المشاركة المتساوية والفعالة في عمليات السلام

والإنعاش - ترتبط زيادة المساواة بانخفاض احتمالية التعرض للزاعات، سواء بين الدول أو داخلها؛ ومع ذلك، لم تشكل النساء سوى 7 في المائة من المفاوضين، و 14 في المائة من الوسطاء في عام 2024¹⁰. وسيساعد البرنامج الإنمائي في ضمان أن تراعي العمليات الانتقالية للبعثات أولويات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيستثمر البرنامج الإنمائي، تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في بناء القدرات والائتلافات لمساعدة النساء على الانتقال من مجالات العمل غير الرسمي من أجل السلام إلى مجالات العمل السياسي من أجله. وسيتعاون مع قيادات القواعد الشعبية والمنظمات

المحلية، وسيعزز الشبكات من أجل التأثير على عمليات السلام والتعافي وتصميمها وتنفيذها، وسيوسع نطاق منهجية الوساطة الداخلية التي أثبتت فعاليتها، بما يشمل حل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

تعزيز المساواة في حالات النزوح القسري - تواجه

الفئات السكانية النازحة قسراً، التي تشمل النازحين داخلياً واللاجئين والمجتمعات المضيفة والمجتمعات العائدة، ولا سيما المؤلف من نساء وفتيات، تحديات متميزة ولكنها مترابطة: فقدان الدخل والأصول بشكل غير متناسب، وزيادة التعرض للعنف الجنساني والاستغلال الجنساني، وتقييد حرية التنقل، والعوائق القانونية والمتعلقة بالوثائق، ومشاكل الإسكان والأراضي، وزيادة مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر في ظل خدمات منهكة. وسيتعامل البرنامج الإنمائي مع النزوح القسري باعتباره تحدياً في مجالي التنمية والحوكمة، من خلال دعم النظم

10 انظر - <https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2025/10/report/united-nations-security-council-women-and-peace-and-security-report-of-the-secretary-general/n2523645-1.pdf>



وطنياً، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وخطط التكيف الوطنية. وسيساعد البرنامج الإنمائي أيضاً في تعزيز المؤسسات العامة لتمكينها من تحسين إنتاج واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس، والتنسيق بين القطاعات المختلفة، وإشراك النساء في مناصب صنع القرار بدلاً من الاكتفاء بإشراكهن كمستفيدات فقط. ويشمل ذلك تعزيز الأطر التي تعمل على تحسين سبل عيش المرأة وأمنها الاقتصادي، وبالعلاج قضايا الرعاية غير المدفوعة الأجر، والعنف الجنساني، والصحة. واستناداً إلى الممارسات الجيدة، سيعمل البرنامج الإنمائي مع البلدان على سد الثغرات في مجال حقوق ملكية الأراضي والموارد، لا سيما بالنسبة لنساء الشعوب

الحكومية للتصدي للمخاطر والتفاوتات الهيكلية. وبالتوازي مع ذلك، سيساعد البرنامج الإنمائي في تعزيز إمكانية لجوء النساء إلى العدالة وتحقيق أمنهن الاقتصادي، ودعم قيامهن بدور قيادي في إعادة بناء مجتمعاتهن.

وتسهم الشراكات التالية في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة، وإدارة عمليات السلام بالأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق التنمية، والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والمنظمة الدولية للهجرة.

عافية الكوكب

تفرض نماذج الاستهلاك والإنتاج الحالية ضغوطاً غير مستدامة على كوكبنا. ويقع عبء الأضرار الناجمة عن ذلك بشكل غير متناسب على عاتق المهمشين، الذين لم يسهم الكثير منهم في هذه الأزمة إلا بأقل القليل. وتشير التوقعات إلى أن 236 مليون امرأة وفتاة أخرى و 131 مليون رجل وصبي آخرين سيواجهون انعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2050¹¹. ونظراً لأن عافية كوكبنا لا تنفصل عن المساواة بين الجنسين، فإن الاستراتيجية تستند إلى حوافز أنشطة البرنامج الإنمائي في مجالات المناخ والطبيعة والطاقة، مثل مبادرة الوعد المناخي التي تعود بالفائدة على 2,2 بليون شخص في 80 بلداً.

وضع المساواة بين الجنسين في صميم السياسات والمؤسسات المعنية بالمناخ والطبيعة والمواد الكيميائية - سيعمل البرنامج الإنمائي الحكومات في إدماج المساواة بين الجنسين في منظومة التنفيذ التي تقود التحولات البيئية. ويشمل ذلك المساهمات المحددة

¹¹ هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2023).



المتحدة، وغير ذلك من الشركاء المتخصصين العاملين في مجال الطاقة، والمؤسسات المالية.

الأصلية، والنساء من المجتمعات المحلية، والنساء صاحبات حقوق ملكية الأراضي. وسيعزز البرنامج الإنمائي العمل من خلال مبادرات رائدة مثل مبادرة الوعد المناخي، ومبادرة التعهد بحفظ الطبيعة، وختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة.

عوامل التسريع الثلاثة المساواة بين الجنسين

يحقّق عامل التسريع المتمثل في المساواة بين الجنسين أثره على مستوى جميع الأهداف الاستراتيجية من خلال معالجة العوامل الهيكلية الكامنة التي يمكن أن تؤدي إما إلى إبطاء التقدم أو تسريعه. ويركز هذا العامل على الشروط الأكثر أهمية للتعبيل بإحداث تغيير دائم في جميع دوافع الأنشطة.

التعبئة الجماعية للنساء وصوتهن الجماعي - تدافع المنظمات والحركات النسائية عن الحقوق، وتشكل الرأي العام، وتساعد في مساءلة المؤسسات؛ إلا أن كثيراً من هذه المنظمات والحركات يواجه قيوداً على الحيز المدني ونقصاً في الحماية والموارد. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيساعد البرنامج الإنمائي في توسيع الحيز المدني للعمل النسوي وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء في المناطق الحضرية والريفية، مع التركيز على الشباب. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، سيشجع البرنامج الإنمائي على سن القوانين والأنظمة والسياسات التي تضمن للمجتمع المدني مجالاً للعمل بفعالية، بما في ذلك في أوقات الأزمات. وستضع جميع المكاتب القطرية استراتيجيات لتوسيع نطاق الحماية الممنوحة للحركات النسائية والمدافعات عن الحقوق والمنظمات المجتمعية النسائية.

دعم الدور القيادي للمرأة وفعاليتها - يعتمد العمل البيئي الفعال على المعرفة المحلية والتعاون المجتمعي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ومع أن النساء والرجال يؤدون أدواراً حاسمة، فإن الدور القيادي للمرأة ومساهماتها لا يحصلان حتى الآن على ما يكفي من الاعتراف والتمويل. ويدعو البرنامج الإنمائي إلى تعزيز حضور المرأة ودورها القيادي في إدارة دفة الحلول البيئية والتحول المستدام، بما في ذلك التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق. وسيعزز الدعم المقدم إلى المدافعات عن البيئة وإلى نساء الشعوب الأصلية باعتبارهن من العناصر الفاعلة الأساسية في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وحماية البيئة من خلال سبل العيش المستدامة، والوصول العادل إلى فرص العمل الخضراء والخدمات الرقمية والمالية.

فتح آفاق الاستثمار في مجالات المناخ والطاقة والطبيعة - تتجاوز الاستثمارات العالمية في مجال العمل المناخي حالياً 1,2 تريليون دولار سنوياً¹². وسيؤدي عدم معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية إلى ارتفاع خطر ظهور أنماط جديدة من الإقصاء في الاقتصادات الخضراء الناشئة. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء، عبر مبادرة تمويل حفظ التنوع البيولوجي وغيرها، على تصميم وتنفيذ استثمارات تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تعزيز قدرات المنظمات النسائية على الحصول على التمويل والتأثير في قرارات الاستثمار.

ومن بين الشركاء المساهمين في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتفاقيات الإطارية ذات الصلة التابعة للأمم

12 انظر <https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/global-landscape-of-climate-finance-2023>

الحفاظ على المساواة بين الجنسين وتعزيزها في

سياقات النزاعات - تماشياً مع خطة الأمم المتحدة لتسريع

تحقيق المساواة بين الجنسين، سيقوم البرنامج الإنمائي بإجراء تحليلات منتظمة في مجالات الاقتصاد السياسي والمخاطر، تركز على القيود التنظيمية وديناميات الحيز المدني والحساسيات اللغوية، بهدف تكييف البرامج بسرعة وفقاً للسياق. وسيواصل البرنامج الإنمائي استكشاف سبل استخدام الذكاء الاصطناعي وخيارات أخرى مثل نظم الإنذار المبكر لرصد ردود الفعل السلبية والتراجع، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإضعاف السياسات العامة. ونظراً لأن التكنولوجيا يمكن أن تفاقم كراهية النساء والعنف، سيزيد البرنامج الإنمائي من المعرفة والاستثمارات في مجال الاتصالات الاستراتيجية وقاعدة الأدلة لمكافحة المعلومات المغلوطة وإبراز العوائد التنموية.

تغيير الأعراف الاجتماعية السلبية - كشف مؤشر

الأعراف الاجتماعية الجنسانية التابع للبرنامج الإنمائي أن ما يقرب من نصف سكان العالم يرون أن الرجال هم قادة سياسيون أفضل. وتؤثر الأعراف التمييزية على الخيارات والفرص، وغالباً ما تعزز الحواجز الرسمية المتأصلة في القوانين والمؤسسات. وسيدعم البرنامج الإنمائي تغيير المواقف السلبية، لا سيما فيما يتعلق بأعمال الرعاية، والدور القيادي للمرأة، وملكية الأصول، والمشاركة الرقمية. وسيدمج مسألة تغيير الأعراف الاجتماعية في حوافز السياسات والبرامج من خلال الجمع بين الرؤى السلوكية والمشاركة المجتمعية والممارسات المبتكرة التي أثبتت فعاليتها بشكل ملحوظ. وسيؤدي تطبيق مؤشر الأعراف الاجتماعية الجنسانية في البلدان إلى توفير بيانات حول المواقف والسلوكيات، مما يساعد في اتخاذ قرارات سياسية مستنيرة. وسيعمل البرنامج الإنمائي أيضاً مع الحكومات لإشراك الرجال والصبيات، وسيتعاون مع المربين والقيادات الدينية ووسائل الإعلام وشبكات الشباب، من أجل التصدي للصور النمطية الضارة.

منع العنف الجنساني والتصدي له - توجد لدى 87 في

المائة من البلدان اليوم تشريعات تتعلق بالعنف العائلي،

إلا أن أشكال العنف حتى أكثرها تطرفاً، بما في ذلك قتل النساء، غالباً ما تمر دون عقاب¹³. وسيساعد البرنامج الإنمائي الحكومات على وضع السياسات وإجراء الإصلاحات القانونية وإعداد البرامج الوطنية، والاستثمار في القدرات المؤسسية من أجل منع العنف وضمان إمكانية اللجوء إلى العدالة والتمتع بالحماية. وسيوسع نطاق عمله مع الرجال والصبيات لمناهضة المعايير التي تغذي العنف، وسيقدم الدعم بشكل خاص للنساء اللاتي يعانين من أوجه حرمان متعددة، مثل النساء ذوات الإعاقة أو المتعايشات مع فيروس نقص المناعة البشرية، أو نساء الشعوب الأصلية، أو المهاجرات، أو الناجيات من الاستغلال الجنسي. وتماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 32/2، سيساعد البرنامج الإنمائي البلدان على التصدي لجميع أشكال العنف والتمييز، بهدف الوصول إلى كل من يتعرض لهما. وسيساعد البرنامج الإنمائي في منع العنف السياسي والعنف عبر الإنترنت ضد النساء والتصدي له، لا سيما ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والسياسيات والصحفيات والناشطات. وسيتم دمج جميع هذه الجهود في مختلف حوافز البرامج، مثل الانتخابات، والانتعاش الاقتصادي، وسبل كسب الرزق، وتغيير المناخ. وسينسق البرنامج الإنمائي عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات المجتمع المدني.

تحسين جودة البيانات والتحليلات من أجل توفير أدلة

تدعم السياسات - تساعد البيانات الحكومات على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية، وإعطاء الأولوية للإصلاحات ذات الأثر الكبير، وتعزيز مصداقية واستدامة التغييرات التشريعية والسياساتية، لا سيما في البيئات التي تشهد خلافات. وسيقدم البرنامج الإنمائي الدعم للنظم الإحصائية الوطنية ومراكز الرصد والوزارات القطاعية والحكومات المحلية من أجل تحسين البيانات الإدارية وإجراء تحليلات ذات صلة بالسياسات، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وسيوفر مجموعة أدوات فريدة من نوعها تشمل تحليلات ومؤشرات تقرير التنمية البشرية. وستتأرجح الأدوات العملية التي يُستشار بها في اتخاذ قرارات متوازنة بشأن السياسات وفي تقرير أفضل الخيارات

13 هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (2024).

والحواجز المؤسسية والمخاطر الأمنية التي تحد من استخدام الأدوات الرقمية، حتى في حالة توفر إمكانية الوصول الرسمية إليها. وسيقوم البرنامج الإنمائي، مستثمراً خبرته في دعم التحول الرقمي في أكثر من 120 بلداً، بتوسيع إمكانية حصول النساء على فرص العمل من خلال ريادة الأعمال الرقمية والتجارة الإلكترونية وسلاسل القيمة المدعومة بالتكنولوجيا.

تعزيز الحوكمة والقواعد التنظيمية الخاصة بنظم

التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي - سيساعد

البرنامج الإنمائي البلدان على تحسين القواعد التنظيمية التي تحكم النظم الرقمية ونظم الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن حوكمة البيانات والشفافية، مع ترسيخ ارتكازها على حقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية. وستدعم هذه الإجراءات أيضاً الأطر القانونية التي تحد من المخاطر مثل تميز الخوارزميات. ونظراً لأن الحوكمة الرقمية الفعالة تتطلب تعاوناً واسع النطاق، سيساعد البرنامج الإنمائي الحكومات على إشراك المجتمع المدني وحركات حقوق المرأة والخبراء التقنيين والقطاع الخاص لإثراء السياسات والمعايير وآليات الرقابة. وسيتم منع ومواجهة الأشكال التي تيسرها التكنولوجيا من العنف الجنساني والمضايقات عبر الإنترنت والمعلومات المضللة، وذلك من خلال آليات أقوى للحماية والمساءلة تركز على الناجين.

والجهات الشريكة العالمية التي تسهم في عامل التسريع هذا هي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات حقوق المرأة والمدافعون عن الحقوق الرقمية، وشركات التكنولوجيا، والمنصات الرقمية، والجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية، والمؤسسات البحثية والجامعات.

التمويل المستدام

المتعلقة بالميزانية بين استطلاعات استخدام الوقت وفق الوقت، والمنصات الرقمية للبيانات المصنفة مثل منصة KoboToolbox.

التحول الرقمي والمدفوع بالذكاء الاصطناعي

أبرزت المشاورات التي أجريت بشأن هذه الاستراتيجية بشكل متكرر التحول الرقمي والتحول المدفوع بالذكاء الاصطناعي باعتبارهما مجالين تتوقع فيهما البلدان أن يوسع البرنامج الإنمائي نطاق دعمه. وكلاهما يتبوأ حالياً مكاناً مركزياً في إعادة تشكيل طريقة توزيع السلطة، وكيفية عمل الاقتصادات، وكيفية اتخاذ القرارات. بيد أن العالم الرقمي ما زالت توجد فيه تفاوتات كبيرة: ففي عام 2025، كان عدد الرجال الذين يستخدمون الإنترنت في جميع أنحاء العالم يزيد بنحو 280 مليون شخص عن عدد النساء¹⁴. وسيواصل البرنامج الإنمائي حشد الدعم للاستراتيجيات الرقمية الوطنية في 90 بلداً، مع توجيه تلك الاستراتيجيات بحيث تقود إلى مستقبل شامل للجميع.

توجيه الاستراتيجيات الوطنية في مجال التكنولوجيا

الرقمية والذكاء الاصطناعي نحو الإسهام في

تحقيق المساواة بين الجنسين - سيعمل البرنامج

الإنمائي مع شركائه على وضع أهداف قابلة للقياس في صميم الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالرقمنة والذكاء الاصطناعي، بهدف سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الحصول على الأجهزة والاتصال بالإنترنت وفي المهارات الرقمية وفي الحصول على البيانات والخدمات الرقمية. وستدعم الجهود ذات الصلة النساء في استخدام التكنولوجيا الرقمية والتحكم فيها واتخاذ القرارات بشأنها بشكل فعال، وذلك من خلال معالجة الأعراف الاجتماعية

14 انظر <https://www.itu.int/itu-d/reports/statistics/facts-figures-2024>

بأكمله" الجهود التي تستند إلى أطر التمويل الوطنية المتكاملة وحافطة التمويل العام من أجل أهداف التنمية المستدامة، والمبادرات الرائدة مثل مبادرة الاقتصاد المنصف Equanomics.

وتشمل الجهات الشريكة العالمية المساهمة في هذه المبادرة وزارات المالية، والمصارف المركزية، والهيئات التنظيمية المالية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمؤسسات المالية الدولية والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات التكنولوجيا المالية، ومراكز التمويل من أجل الاستدامة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

تعود الفجوة في تمويل التنمية إلى عدم موازنة تدفقات رأس المال مع أولويات التنمية المستدامة، والتدفقات المالية الخاصة المرصودة لتحقيق المساواة بين الجنسين يتم أكثرها دون تتبع، ولا يوجد سوى 31 بلداً يمتلك نظاماً قوية لرصد المخصصات العامة المرصودة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وانطلاقاً من الجهود الرامية إلى موازنة تمويل عام بقيمة 430 بليون دولار وتمويل خاص بقيمة 380 بليون دولار مع التنمية المستدامة، سيدعم البرنامج الإنمائي الحكومات في ترجمة الالتزامات السياسية الوطنية إلى استراتيجيات تمويل متسقة توجه التمويل العام والخاص نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.

تعبئة الاستثمارات المالية الخاصة لدعم مشاريع النساء والفرص السوقية الشاملة للجميع - يشكل رأس المال الخاص، إلى جانب الأسواق المالية والأطر التنظيمية الشاملة للجميع، عاملاً حاسماً في تشكيل الفرص الاقتصادية، لكن الحوكمة المالية غالباً ما تغفل التفاوتات الاجتماعية والجنسانية. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء على إعادة صياغة الحوافز والقواعد التنظيمية بحيث تتدفق رؤوس الأموال نحو المشاريع النسائية وتدعم إنشاء أسواق مالية شاملة للجميع. وسيساعد في تطوير مجموعة من المشاريع القابلة للتمويل المصرفي، بالإضافة إلى آليات التمويل المختلط وتقاسم المخاطر. وسيؤدي التعاون مع المراكز المالية للاستدامة إلى تعزيز التنظيم والرقابة الماليين، وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية.

تعزيز المالية العامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين - لا تزال المالية العامة هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحديد أولويات التنمية. وسيدعم البرنامج الإنمائي الإصلاحات المالية التي تقضي على التمييز في مجالات الضرائب والإنفاق العام وإدارة الديون، وتؤدي إلى تحسينات ملموسة في حياة النساء، بدءاً من انخفاض معدلات الفقر وصولاً إلى توفير المزيد من فرص تولي المناصب القيادية في قطاع الأعمال والمشاركة في أسواق العمل. وسيوجه نهج "شمول النظام المالي

اسم اخ

تكييف استراتيجية
تحقيق المساواة بين
الجنسين حسب
السياقات الإقليمية
المختلفة

تستند هذه الاستراتيجية إلى مشاورات واسعة النطاق تعكس الواقع في مختلف أنحاء العالم. وتختلف الفجوات والفرص المتعلقة بالمساواة بين الجنسين اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وكذلك الحال بالنسبة للسياسات الرامية إلى معالجتها. ففي أفريقيا، يتداخل النمو السكاني السريع والتحضر والخروج الواسع الانتشار عن المظلة الرسمية مع الصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي والزواج. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تواجه البلدان مستويات تنمية متفاوتة للغاية، إلى جانب مشكلات بنيوية مرتبطة بظاهرة شيخوخة السكان، وفجوات الرعاية الآخذة في الاتساع، وتسارع وتيرة التحول الرقمي. ولا تزال منطقة الدول العربية تعاني من النزاعات والزواج وضيق أسواق العمل، بينما يستمر التفاوت ويزيد الاستقطاب السياسي والعنف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي أوروبا ووسط آسيا، تتأثر مسارات الإصلاح بالضغوط التي تتعرض لها النظم الديمقراطية، والتحولت في قطاع الطاقة، والتوترات الجيوسياسية.

وتعكس الأولويات الإقليمية للبرنامج الإنمائي احتياجات التنمية ونقاط القوة النسبية لديه. ففي أفريقيا، تشمل الأولويات توسيع نطاق وصول النساء إلى التمويل والأسواق، وتعزيز المؤسسات التي تقودها النساء، وإدماج المساواة بين الجنسين في آليات الصمود الاقتصادي ونظم الحوكمة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سيركز البرنامج الإنمائي على نظم الرعاية، والشمول الرقمي، وسبل العيش القادرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي الدول العربية، سيركز البرنامج الإنمائي على سبل عيش النساء، والمشاريع الاقتصادية، والوصول إلى التمويل والأسواق، والإصلاح القانوني، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وتعزيز القدرة على الصمود في السياقات المتأثرة بالنزاعات وتغير المناخ. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سينصبّ عمل البرنامج الإنمائي على تسريع نظم الرعاية، وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، والتصدي للعنف الجنساني، وإدماج المساواة بين الجنسين في التحولات الاقتصادية والمناخية والرقمية. وفي أوروبا ووسط آسيا، سيقوم البرنامج الإنمائي بتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الاقتصادات الخضراء والرقمية، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وزيادة قدرة المؤسسات على الصمود خلال فترات التحول الاقتصادي والجيوسياسي.



© برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيرو / Paola Delgado

اس داس

أسباب إسهام البرنامج
الإنمائي المتفرد في
تحقيق المساواة بين
الجنسين

يُعتبر شركاء البرنامج الإنمائي أن دور البرنامج وموقفه في تعزيز المساواة بين الجنسين يمثلان إحدى أكثر مساهماته فعالية وأهمية في مجال التنمية. وتكمن القيمة المميزة للبرنامج الإنمائي فيما يلي:

أ. الدعم السياسي والتنفيذي - يوسع البرنامج الإنمائي نطاق الممارسات الناجحة - فهو الجهة المنفذة - وحلقة الوصل بين العمليات السياسية المحلية والوطنية والدولية. ويتمتع بانتشار عالمي وتأثير محلي.

ب. العمل كنقطة ارتكاز خلال الأزمات - يظل البرنامج الإنمائي حاضراً ويؤدي دوره في الأزمات من خلال الربط بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، بهدف تحقيق تنمية طويلة الأمد تركز على المساواة بين الجنسين منذ اليوم الأول.

ج. إقامة الروابط - يعمل البرنامج الإنمائي في مختلف مجالات التنمية، ويتميز بقدرته على ربط المساواة بين الجنسين بجميع النتائج الواردة في خطته الاستراتيجية، وإقامة علاقات وثيقة مع الوزارات الوطنية المعنية بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

د. القدرة على الحشد - يحشد البرنامج الإنمائي شركاء متنوعين ويجمعهم في إطار واحد من أجل تحقيق الأهداف والمنافع المشتركة من خلال نتائج التنمية التي تحقق المساواة بين الجنسين.

هـ. العمل كمستمع موثوق - كثيراً ما يكون الحوار والتحالفات هما الوسيلة الأساسية للتعامل مع القضايا الصعبة، مثل ردود الفعل السلبية. وقد اكتسب البرنامج الإنمائي ثقة الجهات الفاعلة المختلفة بفضل قدرته على الاستماع، والحفاظ على الحياد، وتطبيق المعايير الدولية المتفق عليها، وتوفير الخبرات المطلوبة.

اعب اس

التحول

المؤسسي

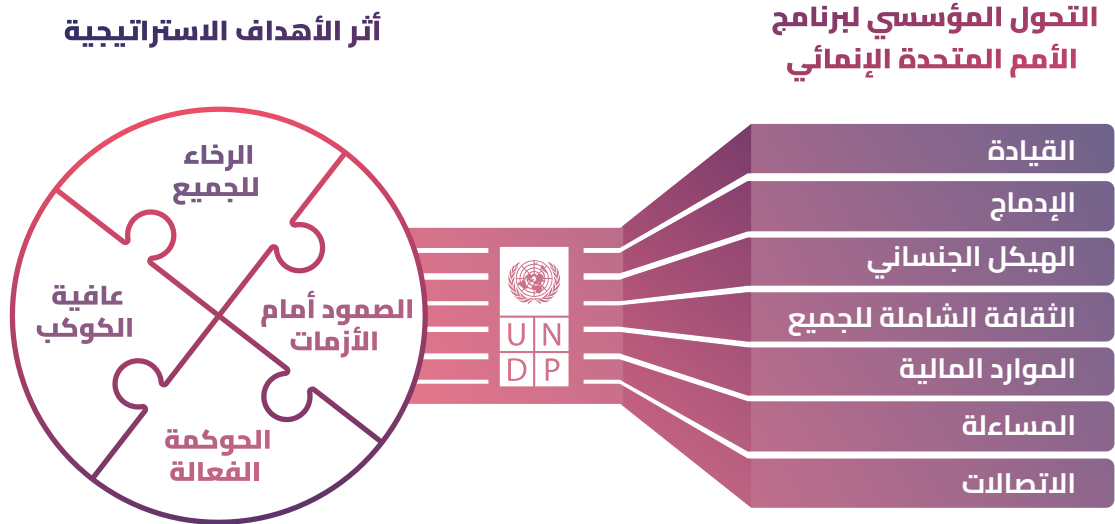
يشكل التحول المؤسسي والمضي قدماً بثبات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في جميع حوافز البرامج، نتاجاً للقرارات اليومية المتعلقة بما يضعه البرنامج الإنمائي في صدارة أولوياته، وما يموله، وما يقيسه، وما يديره. ويرتبط هدف التحول ارتباطاً وثيقاً بإدراك أن التأثير الخارجي والإنجاز يرتبطان بسياساتنا الداخلية وهياكلنا وثقافتنا وأساليب عملنا.

ويتوافق هذا الفرع مع الإصدار الثالث لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومع خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين، ويستجيب لهما. وما زال البرنامج الإنمائي وقيادته العليا ملتزمين بالتنفيذ الكامل لهاتين الخطتين وتقديم تقارير سنوية عنهما.

وسيستند البرنامج الإنمائي إلى الاستراتيجية السابقة وسيستثمر في عدة ركائز مترابطة (انظر الشكل 2): القيادة، والتكامل، والهيكل المؤسسي المعني بالقضايا الجنسانية والتخصص في المجال الجنساني، والثقافة، والتمويل، والمساءلة، والاتصال. وسيظل ختم المساواة بين الجنسين الذي يمنحه البرنامج الإنمائي للمكاتب القطرية المبادرة العالمية الرئيسية التي ستضع هذه الاستراتيجية موضع التطبيق، وسيواصل المساعدة في ربط التغيير على المستويين الفردي والمؤسسي بالأهداف الإنمائية طويلة الأجل.

الشكل الثاني

التحول المؤسسي والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2029



القيادة: المسؤولية الشخصية واتخاذ القرار

سوف يستثمر البرنامج الإنمائي حالياً، أكثر من أي وقت مضى، في القادة الذين يتمتعون بالمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات تستند إلى المبادئ، حتى لو تضمن ذلك إجراء تنازلات صعبة. ويجب أن تكون القيادة مجهزة لتشرح بوضوح كيف تسهم خياراتها في تعزيز المساواة بين الجنسين، ومن قد يتأثر بذلك، وأن تكون نموذجاً يحتذى به في تقاسم السلطة على أرض الواقع.

وقد أثبتت دورة الحصول على شهادة القيادة من أجل المساواة بين الجنسين المخصصة للممثلين المقيمين، التي دخلت حيز التنفيذ خلال الدورة السابقة، أهميتها في إتاحة الفرص للتفكير الذاتي حول التغييرات التي تتطلبها المساواة بين الجنسين. وهذه الدورة هي واحدة من أكثر الدورات قيمة في البرنامج الإنمائي. وفي السنوات المقبلة، سيوسع البرنامج الإنمائي نطاق هذه المبادرة لتشمل الأمراء العامين المساعدين، ونواب الممثلين المقيمين، والإدارة الوسطى في البرنامج.

وسيشجع كبار المديرين بشكل منتظم على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كلماتهم العلنية وتصريحاتهم واتصالاتهم الداخلية وأنشطتهم الرامية إلى كسب التأييد. وسيوسعون إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الاجتماعات والمناسبات التي ينظمها البرنامج الإنمائي، وفقاً لالتزام الأمين العام للأمم المتحدة. وحيثما أمكن، سيواصل كبار المديرين عقد اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني النسائية.

التكامل: جوهر عملنا

تضاعف الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي الجهود المبذولة في إطارها لدعم التنمية البشرية من خلال مجموعة واضحة ومركزة من الأولويات والنتائج المتكاملة. وتكمن القيمة الأساسية للبرنامج الإنمائي في قدرته على تجاوز المشاريع التي تخص قطاعات بعينها للتعامل مع أوجه التداخل بين الأزمات العالمية المعقدة، مثل ربط المساواة بين الجنسين بالفقر وتغير المناخ والزراعات وبناء السلام.

ويعني التكامل، في هذه الاستراتيجية، إعطاء الأولوية للإصلاحات والاستثمارات ذات الأثر الكبير في حوافز البرامج المتعلقة بالرخاء والحوكمة وحماية الكوكب والتصدي للآزمات. وهذا يتطلب تجاوز العزلة المؤسسية وعدم الاكتفاء بمجرد إشراك النساء كمشاركات، ولتحقيق ذلك عملياً، ستقوم البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي ومشاريعه الرائدة الإقليمية والعالمية باختيار مبادرات ذات تأثير كبير تستوفي عمداً ثلاثة معايير: الاستثمار في معالجة المشاكل الهيكلية، واختيار أولويات تذلل أكثر من تحدٍ واحد في نفس الوقت، ودعم الحكومات في وضع المساواة بين الجنسين في صميم الأولويات الوطنية لتعزيز التنبؤ والتأييد السياسي.

وستساعد الاستعراضات التشاركية لحوافز البرامج على الانتقال من عقلية "تأشير البنود" دون نظر شمولي إلى التفكير التكاملي. وستواصل وحدة الابتكار الاستراتيجي وختم المساواة بين الجنسين مساعدة المكاتب القطرية والشركاء على ربط التدخلات المتنوعة والمزاوجة بينها من أجل تحقيق أهداف أوسع نطاقاً في مجال المساواة بين الجنسين، وتحسين المنظومة البرنامجية والبشرية والمالية الداعمة للمساواة بين الجنسين. ومن شأن الميزانيات والقدرات المشتركة وخطط العمل المشتركة أن تعزز الحوافز المشجعة على العمل المتكامل.

وأفرقة قائمة بذاتها معنية بالشؤون الجنسية في كل مركز إقليمي. وسيعد البرنامج الإنمائي أيضاً دراسة لتقدير تكاليف الهيكل المؤسسي الأمثل. وسيواصل رئيس الفريق المعني بالشؤون الجنسية المشاركة في اجتماعات الإدارة العليا.

وسيكون كل مدير إقليمي مسؤولاً عن وضع استراتيجية و/أو خطة عمل إقليمية للمساواة بين الجنسين. وسيقوم الممثلون المقيمون ونواب الممثلين المقيمين بوضع خطط على المستوى القطري وضمان الإدماج الكامل لمبدأ المساواة بين الجنسين في وثائق البرامج القطرية، مدعومين بتمويل كافٍ.

الاستخدام الاستراتيجي للخبرات والمعرفة

لا يفترض أن يكون البرنامج الإنمائي خبيراً في كل شيء. وتماشياً مع الطموحات المحددة في مبادرة الأمم المتحدة 80 التي أطلقها الأمين العام، ولا سيما حزمة العمل رقم ثمانية المتعلقة بإتاحة الخبرات حسب الطلب، سيستخدم البرنامج الإنمائي خبرات الأمم المتحدة استخداماً استراتيجياً ومقصوداً بدرجة أكبر لتجنب ازدواجية القدرات والتنافس على الموارد، لا سيما مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مع تعميق خبرته في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وذلك على النحو التالي:

أ. سيستفيد البرنامج الإنمائي من خبرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العمل السياساتي والتفريقي فيما يتصل بمجالات العمل التي يغطيها إعلان ومنهاج عمل بيجين.

ب. سيظل مختبر التعلم العالمي للبرنامج الإنمائي المسمى، الاقتصاد المنصف Equanomics، والمعني بالاقتصادات الشاملة للجميع، المنصة الرئيسية لربط المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وشركائه بأفضل الخبراء الخارجيين، في مجالات التحول الأخضر والرقمي، والتمويل المستدام، وغير ذلك من المجالات.

الهيكل المؤسسي للتعامل مع القضايا الجنسية والتخصص الجنساني

الهيكل المؤسسي المناسب للتعامل مع القضايا الجنسية المتوافق مع خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وخطة العمل من أجل المساواة بين الجنسين

يتطلب التكامل وجود هيكل مؤسسي مناسب للتعامل مع القضايا الجنسية. وقد أظهرت الأدلة أن الهيكل المؤسسي الأمثل للتعامل مع القضايا الجنسية في البرنامج الإنمائي يتضمن أفرقة قائمة بذاتها معنية بالقضايا الجنسية تعمل جنباً إلى جنب مع خبراء متخصصين في قطاعات أخرى. وسيساعد البرنامج الإنمائي في ضمان المشاركة في عملية صنع القرار من أجل تنظيم العمل بشكل استراتيجي بين الأفرقة المختلفة وتنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية.

وتشجّع المكاتب القطرية على توظيف خبراء متمرسين في التعامل مع القضايا الجنسية والاحتفاظ بهم، وإدماجهم في آليات الإدارة، ومنحهم إمكانية الوصول الكامل إلى محافل صنع القرار. ولكي يثري أخصائيو القضايا الجنسية القرارات ويؤثروا فيها، ينبغي أن يخضعوا لإشراف الإدارة العليا، مع الحفاظ على وظائف الدعم المركزية التي يؤديونها. وفي البلدان التي تشهد أزمات، سيتعين استقدام ما لا يقل عن خبير واحد متخصص في القضايا الجنسية بدوام كامل، وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325.

وقد نجح البرنامج الإنمائي في إجراء عملية إعادة هيكلة داخلية مع الحفاظ على هيكله المؤسسي المعني بالقضايا الجنسية على مر الزمن. وسيواصل الفريق العالمي المعني بالشؤون الجنسية الإشراف على هذه الاستراتيجية وتقديم التوجيه الاستراتيجي. وسيتألف من فريق قائم بذاته معني بالشؤون الجنسية في المقر،

ثقافة المساواة الشاملة للجميع: الأساس الداخلي

يسعى البرنامج الإنمائي إلى إشاعة ثقافة تتيح لكل شخص العمل بكرامة وأمان وعلى أساس تكافؤ الفرص. وسيلتزم بمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بعدم التمييز، وفقاً للوثيقة ST/SGB/2019/8، بما في ذلك الحماية من التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني، إلى جانب العرق والجنس والإعاقة والسن والجنسية والانتماء العرقي واللغة والدين وغير ذلك من الأسس. ويلتزم البرنامج الإنمائي أيضاً بالتنفيذ الداخلي لاستراتيجية الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن حماية أفراد مجتمع الميم الموسع من العنف والتمييز.

وترتبط ثقافة العمل القائمة على المساواة والشمول بتحقيق نتائج تحويلية في مجال المساواة بين الجنسين، والطريقة التي تتعاون بها الأفرقة، وكيفية دعم النظم للأفراد وإتاحتها المجال للحوار الشامل للجميع، كل ذلك يحدد شكل النتائج التي يحققها البرنامج الإنمائي. وسيظل إفساح المجال للعمل الجماعي من خلال ختم المساواة بين الجنسين الذي يمنحه البرنامج الإنمائي يساعد

ج. في مجال الحوكمة، سيعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز الخبرات بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة على مستوى الدولة والمؤسسات، وذلك بالاستفادة من مبادرات عالمية مثل برامج دعم الانتخابات وتطوير قدرات البرلمانيين.

د. في المجالات التي تتفاوت فيها القدرات، مثل خطة رعاية الكوكب، سيعتمد البرنامج الإنمائي على المنصات الموجهة نحو تقديم الخدمات، بما في ذلك مكتب المساعدة BRIDGE، لتقديم الدعم السريع للمكاتب القطرية.

هـ. سيعمل البرنامج الإنمائي على تعزيز التخصصات في المجالات الرائدة، مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، من خلال إقامة شراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة والجامعات الرائدة وغيرها.

وسيستخدم البرنامج الإنمائي حلولاً تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مثل نظامي LOLA و SAGE، لتعزيز عمليات ضمان الجودة واتخاذ القرارات.



وستظل المساواة بين الجنسين أولوية قصوى، تماشياً مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وكما هو موضح بالتفصيل في استراتيجية البرنامج الإنمائي للتكافؤ بين الجنسين للفترة 2022-2025. وهذا يتطلب إيلاء اهتمام خاص لسياقات النزاع وما بعد النزاع. وسيواصل البرنامج الإنمائي، استناداً إلى النجاح الذي حققه برنامج SPARK وبرامج التوجيه الإقليمية، تقديم دعم مصمم خصيصاً إلى مراكز العمل التي تشهد أزمات، بهدف معالجة الاختناقات المستمرة على مستويات الإدارة الوسطى. وبشكل عام، سيعزز البرنامج الإنمائي السياسات المراعية لاحتياجات الأسرة، والترتيبات المرنة، ومساءلة الإدارة من أجل أعباء عمل أكثر توازناً.

الموارد المالية

تنص الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي صراحةً على أن التمويل سيظل يتعرض لضغوط. وينبع أحد المخاطر الرئيسية من اعتماد الهيكل المؤسسي للتعامل مع القضايا الجنسانية اعتماداً غير متناسب على الموارد الأساسية في وقت يتقلص فيه التمويل المرن. وللتعامل مع هذا الخطر، تقترح الاستراتيجية نموذجاً أكثر تنوعاً مع الالتزام بالمعايير المنصوص عليها في الإصدار الثالث من خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وسيظل الواسم الجنساني gender marker الأداة الرئيسية لتتبع الميزانيات والنفقات. وسيحافظ البرنامج الإنمائي على المستهدف المتمثل في تخصيص حصة تبلغ 70 في المائة من إجمالي المخصصات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الفئتان GEN 2 و GEN 3 مجتمعين)¹⁵، وسيُلغى تدريجياً المخصصات التي لا تسهم بشكل ملحوظ في تحقيق المساواة بين الجنسين (الفئة GEN 0). وسيواصل البرنامج الإنمائي، من خلال تمويل المسارين 3 و 2، وكذلك المكاتب القطرية، العمل تدريجياً على أن تصل

الموظفين على إعادة النظر في القيم والمعتقدات الفردية التي تعزز المعايير التمييزية، وعلى تدبّر المسائل المتصلة بتوازن القوى والامتيازات.

وتماشياً مع خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين، سيوفر البرنامج الإنمائي إطاراً داخلياً لتحليل توازن القوى بين الجنسين لمساعدة المكاتب والأفرقة القطرية على مناقشة ومعالجة التحيز والقوالب النمطية وديناميات السلطة التي تؤثر على القرارات وثقافة مكان العمل. والهدف بسيط: إنشاء منظمة أكثر شمولاً وإنصافاً وفعالية، يشعر فيها الجميع بالتقدير، ويكون لهم فيها صوت مسموع، ويمكنهم فيها المساهمة بشكل كامل في أداء رسالتنا.

ولا يزال حشد الرجال من أجل المساواة بين الجنسين هدفاً مهماً. فعدد موظفي البرنامج الإنمائي على مستوى العالم يزيد عن 20 000 موظف، تبلغ نسبة الرجال بينهم 53 في المائة، مما يضع على عاتق البرنامج مسؤولية - ويمنحه فرصة - لتشجيع الرجال على المشاركة الكاملة في تحقيق المساواة بين الجنسين. وينطبق هذا على برامجهم وعلى تطوير القوى العاملة لديه.

وعدم التسامح إطلاقاً مع التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين يعني أن البرنامج الإنمائي لن يسمح بهذه السلوكيات في أماكن عمله أو في إطار التعاون مع الشركاء والمجتمعات المحلية. وسيواصل البرنامج الإنمائي بناء ثقافة الثقة والمساءلة من خلال تعزيز آليات الإبلاغ، وتوفير بيئات آمنة، وبناء البنية التحتية المؤسسية التي تدعم الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب، ولتهيئة بيئة عمل منصفة، فلا بد من تعزيز التدريب على منع التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتبني نهج تركز على الناجين، مع إتاحة أجواء يشعر فيها الموظفون بالأمان للمجاهرة بأرائهم. ولا يمكن تحقيق ذلك دون أن تضع القيادة هذا الأمر على رأس أولوياتها.

¹⁵ تشير الفئة GEN 3 إلى اعتبار المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات الهدف الأساسي أو الرئيسي. وتشير الفئة GEN 2 إلى تقديم مساهمة كبيرة في تحقيق المساواة بين الجنسين و/أو تمكين النساء والفتيات.

المساواة

سيحافظ البرنامج الإنمائي على تسلسل المساواة الرصين الذي يتبعه لتحقيق المساواة بين الجنسين. ويبدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية بالمكتب التنفيذي قبل أن ينتقل إلى مديري المكاتب والممثلين القطريين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تحقيق نتائج تحويلية على أرض الواقع.

أ. ستظل لجنة التوجيه والتنفيذ المعنية بالشؤون الإنسانية، التي يرأسها مدير البرنامج الإنمائي، الآلية الرئيسية لرصد تنفيذ الاستراتيجية، وتقديم التوجيهات السياسية، والعمل كفريق للاستعراض من قبل الأقران.

ب. سيحتفظ المجلس التنفيذي بدوره باعتباره الآلية الرئيسية للإشراف على التنفيذ. وسيقدم البرنامج الإنمائي تقريراً عن التقدم السنوي الذي يحرزه إلى مجلس الإدارة.

ج. سيضمن البرنامج الإنمائي أن تشمل معايير تقييم الأداء لجميع المديرين في المستويات العليا والمتوسطة تنفيذ الاستراتيجية.

د. سيواصل نظام البرنامج الإنمائي المركزي للإدارة القائمة على النتائج وأدوات الرصد التابعة للبرنامج الإنمائي إدماج المساواة بين الجنسين. وستُجرى جميع تقييمات البرنامج الإنمائي وفقاً لمعايير التقييم من منظور جنساني التي تطبقها منظومة الأمم المتحدة.

هـ. سيتم الحفاظ على منظومة قوية للبيانات.

نسبة النفقات المصنفة ضمن الفئة 3 GEN إلى 15 في المائة. وستتضمن جميع البرامج والمشاريع والمقترحات الجديدة المتعلقة بتعبئة الموارد تحليلاً جنسانياً وعنصراً مستقلاً واحداً على الأقل يخص القضايا الجنسانية، على ألا تقل نسبة الموارد المخصصة لهذا العنصر عن 15 في المائة من إجمالي الموارد المخصصة له - وينبغي أن يفهم على أنه من نواتج وثائق المشاريع. وستشمل نوافذ التمويل مخصصات بنسبة 15 في المائة لدعم المساواة بين الجنسين.

وسيتطلب تمويل هذه الاستراتيجية قاعدة تمويل واسعة النطاق وأكثر قابلية للتنبؤ. وهذا يعني الجمع بين التمويل الجماعي والشراكات المتعددة السنوات وتقاسم التكاليف بشكل عملي بين مختلف حوافز البرامج، بحيث يمكن الحفاظ على الخبرات الجنسانية وتوظيفها حيثما تتيح إحداث إصلاحات على نطاق واسع. ومن شأن تقاسم التكاليف بين الحوافز المختلفة أن يساعد البرامج الرئيسية على الحفاظ على القدرات المشتركة في مجال الشؤون الإنسانية، مما يضمن توافق الموارد بشكل وثيق مع الطلب. وهناك بالفعل ممارسات جيدة، بما في ذلك نموذج البرنامج المخصص للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وتيمور - ليشتي¹⁶ الذي يوضح كيف يمكن للتمويل المشترك أن يعزز التنفيذ الجماعي.

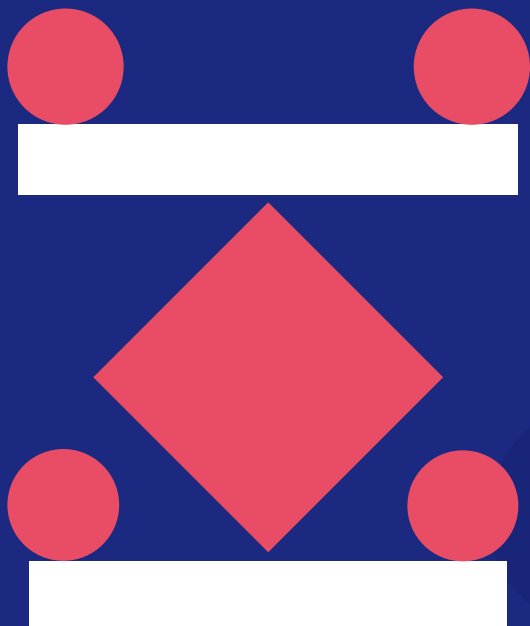
وسيقدم البرنامج الإنمائي أيضاً خدمات تقنية موحدة بقدر أكبر، مع تطبيق ترتيبات استرداد التكاليف أو دفع رسوم مقابل الخدمة، حيثما كان ذلك مناسباً، كما هو الحال مع الفريق المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمركز الإقليمي في بنما. وتشجع المكاتب القطرية على استكشاف الخيارات المتاحة، مثل الأموال الداخلية المجمعة من مختلف الحوافز، لتمويل بناء القدرات في مجال الشؤون الإنسانية وتعزيز البرامج. وسينشئ البرنامج الإنمائي أيضاً مبادرات رائدة لجذب المزيد من التمويل والشراكات.

¹⁶ انظر <https://www.undp.org/angola/news/pro-palop-tl-technical-mission-boosts-gender-responsive-public-finance-angola>

الاتصال من أجل كسب التأييد

سيحدد البرنامج الإنمائي الرسائل الرئيسية والهوية المؤسسية لهذه الاستراتيجية، كما سيحدد الشركاء والأدوات والإجراءات المصممة خصيصاً لدعم أهداف حملات كسب التأييد. وسيقوم ببناء علاقات استراتيجية، وجمع وبناء أسانيد للحجج المطروحة، وصياغة حلول مبتكرة، واغتنام الفرص الناشئة. ويتوقع من المكاتب القطرية أن تستخدم الاتصال لأغراض كسب التأييد في جميع مجالات عملها - بما في ذلك عند تحديد أهدافها السياسية - وأن تضع رسائل سهلة الفهم تعزز الحوار مع أصحاب المصلحة.

وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى إقامة تواصل طويل الأمد مع شبكات وسائط الإعلام، وسيقيم أيضاً علاقات شراكة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والأوساط الأكاديمية، والقادة والشخصيات المؤثرة، بما في ذلك المنظمات النسوية الشابة والحكومات التي تقود مبادرات رائدة. وسيستخدم البرنامج الإنمائي أساليب إقناعية، مثل أساليب سرد القصص الحديثة والتكنولوجيات الرقمية، لتحويل القضايا المعقدة إلى معلومات يسهل فهمها. وستركز حملة عالمية واحدة على الأقل كل عام على الأولويات الاستراتيجية. وستساهم أفرقة الاتصال في المكاتب العالمية والإقليمية والقطرية في دفع عجلة تنفيذ هذه الخطة.



United Nations Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

© UNDP 2026